

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثامنة والسبعون

الجلسة ٩٢٨١

الأربعاء، ١٥ آذار/مارس ٢٠٢٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة السيد أفونسو (موزامبيق)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيدة إفستيجنيا
 إكوادور السيد مونتالفو سوسا
 ألبانيا السيدة دوتلاري
 الإمارات العربية المتحدة السيد أبو شهاب
 البرازيل السيد دي ألميدا فيليو
 سويسرا السيدة بايرسكيل
 الصين السيد داي بنغ
 غابون السيدة كومبا بامبو
 غانا السيد أغيمان
 فرنسا السيدة برودهيرست إستيفال
 مالطة السيدة غات
 المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيدة جاكوبس
 الولايات المتحدة الأمريكية السيد دي لورانتس
 اليابان السيدة شينو

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن الحالة في جنوب السودان (S/2023/135)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: verbatimrecords@un.org (AB-0601), Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-07593 (A)



افتُتِحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن الحالة في جنوب السودان

(S/2023/135)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي

المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جنوب السودان للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2023/188، التي

تتضمن نص مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/135،

التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في جنوب السودان.

المجلس مستعد للشرع في التصويت على مشروع القرار

المعروض عليه. أ طرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أُجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

إكوادور، وألبانيا، والإمارات العربية المتحدة، والبرازيل، وسويسرا،

وغابون، وغانا، وفرنسا، ومالطة، والمملكة المتحدة لبريطانيا

العظمى وأيرلندا الشمالية، وموزامبيق، والولايات المتحدة

الأمريكية، واليابان.

المعارضون:

لا أحد

المتمتنعون عن التصويت:

الاتحاد الروسي، والصين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): حصل مشروع القرار على ١٣ صوتا

مؤيدا، من دون معارضة، مع امتناع عضوين عن التصويت. اعتمد

مشروع القرار بوصفه القرار ٢٦٧٧ (٢٠٢٣).

أُعطِي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء

ببيانات بعد التصويت.

السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بتعليق

التصويت هذا بعد التصويت بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في

مجلس الأمن، وهم غابون وموزامبيق وبلدي غانا.

في البداية، أود أن أعرب، بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة،

عن عميق تعاطفنا وتعازينا لحكومتنا وموزامبيق وملاوي على الوفيات

المأساوية والأضرار الواسعة النطاق التي لحقت بالهياكل الأساسية

نتيجة للآثار المدمرة لإعصار فريدي، الذي ضرب أجزاء من البلدين.

ونتوجه بدعواتنا وصلواتنا من أجل شعبي البلدين في هذا الوقت

العصيب. وتود المجموعة أن تغتنم هذه الفرصة للدعوة إلى تقديم دعم

دولي عاجل للاستجابة لحالات الطوارئ في البلدين، لتمكين السكان

المتضررين من إعادة بناء حياتهم.

وترحب المجموعة بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب

السودان حتى ١٥ آذار/مارس ٢٠٢٤. وقد صوتنا مؤيدين القرار

(القرار ٢٦٧٧ (٢٠٢٣)) لأننا نعتقد اعتقادا راسخا أن بعثة الأمم

المتحدة في جنوب السودان تظل عامل استقرار في البلد الشقيق جنوب

السودان وحاسمة في معالجة التحديات الاجتماعية - الاقتصادية

والسياسية والأمنية متعددة الأوجه في جنوب السودان، نحو سعيها

الجماعي من أجل السلام والاستقرار المنشودين في البلد.

وقد شاركنا بشكل بناء خلال المفاوضات بوصفنا مجموعة

الأعضاء الأفارقة الثلاثة. بل إننا عملنا على ضمان أن ينعكس

المنظور الأفريقي، بما في ذلك شواغل سلطات جنوب السودان، إلى

أقصى حد ممكن، في النص. ولئن كنا نسلم بأنه كان بالإمكان عمل

المزيد، فإننا مقتنعون بأن النص الحالي نتيجة لأفضل الجهود ويشكل

أساسا جيدا للتحسينات التي قد تكون مطلوبة في المستقبل.

كما نود أن نعرب عن أسفنا لرفض الولايات المتحدة الراحية لملف جنوب السودان مواصلة الحوار البناء بشأن تنقيح بعض العبارات الأخرى في القرار، لا سيما فيما يتعلق بالمناخ، بما في ذلك منح قوات حفظ السلام أدوار في هذا الصدد ليست أدوارهم، فضلا عن الإبقاء على نص القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨)، بشأن الجوع والنزاع.

ونعتقد أن ما ظهر مؤخرا من عدم رغبة الميسرين غير الرسميين الأمريكيين لملف جنوب السودان في التفاوض مع جميع أعضاء مجلس الأمن بحسن نية، وإساءة استغلال مركزهم لتعزيز المصالح الوطنية، دليل آخر على الأزمة العميقة التي تطل النظام الحالي للقائمين على الصياغة، الذي تبذل فيه جهود لتقويض ثقة الدولة المضيفة في أنشطة الأمم المتحدة بشكل مصطنع، بما في ذلك عمليات حفظ السلام التابعة لها. وهذا يؤكد مرة أخرى الحاجة إلى توزيع أكثر إنصافا لهذه المسؤوليات فيما بين أعضاء مجلس الأمن.

السيد داي بنغ (الصين) (تكلم بالصينية): تشيد الصين بالعمل الهائل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لصون السلام والاستقرار والمساعدة على التعجيل ببناء الدولة في البلد. منذ إنشاء بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في عام ٢٠١١، أرسلت الصين، كبلد رئيسي مساهم بالقوات، تسع كتائب مشاة لحفظ السلام و ١٣ فريقا هندسيا وطبيا لحفظ السلام إلى جنوب السودان، حيث جاد ذوو الخوذ الزرق الصينيون بأرواحهم.

وعلى طريق جنوب السودان صوب السلام والتنمية، لم تبرح الصين تدعم دائما جنوب السودان. ونحن على استعداد لمواصلة المشاركة بنشاط في عمل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وتقديم مساهمات إيجابية لتحقيق السلام والاستقرار في جنوب السودان.

ولأسف إن عناصر القرار ٢٦٧٧ (٢٠٢٣)، الذي اعتمده مجلس الأمن للتو، تفرض ضغوطا أحادية الجانب على جنوب السودان. والولاية المسندة إلى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لم تراعى على نحو تام الحالة في الميدان، وتختلط بالمصالح السياسية لبعض البلدان. ولذلك، امتنعت الصين عن التصويت. وأود أن أدلي بالتوضيحات التالية.

وتتضامن المجموعة مع شعب جنوب السودان وتحث على اتخاذ إجراءات سياسية جريئة لتعزيز جهود المصالحة الوطنية والتفويض الفعال للاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان لعام ٢٠١٨. وفي الختام، نود أن نشيد بالقائم بالصياغة على الطريقة المهنية التي تم بها تناول المفاوضات، ونشكر جميع أعضاء المجلس على تعاونهم ومرونتهم الاستثنائيين.

السيدة إيفستيفينا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية): امتنع الاتحاد الروسي عن التصويت على القرار ٢٦٧٧ (٢٠٢٣)، بشأن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، الذي اقترحه الولايات المتحدة.

إننا نؤيد عمل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في تلك الدولة الأفريقية، التي تسهم إسهاما كبيرا في تحقيق استقرار الوضع وتنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. وعلى الرغم من نقص الموارد اللوجيستية ونقص الأفراد، فإن الجهود التي يبذلها ذوو الخوذ الزرق تحظى بتقدير السكان المحليين وتستحق كل الاحترام الواجب.

ومع ذلك، لا تزال لدينا شواغل بشأن صيغة ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بشأن حماية المدنيين التي اقترحها زملاؤنا من الولايات المتحدة، والتي تنص على حرية كبيرة جدا في عمل حفظة السلام بدون التنسيق اللازم مع حكومة البلد. وذلك النهج تجاه حل مشكلة العنف القبلي لا يأخذ في الاعتبار الطابع الفريد للوضع في جنوب السودان. بل إنه نهج تدخلوي وينطوي على خطر تقويض عملية السلام في هذه المرحلة الحاسمة بالنسبة للبلد، مع نهاية الفترة الانتقالية وبدء الاستعدادات للانتخابات المقرر إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤. والبلد الآن في حاجة شديدة إلى الدعم. ونحن مقتنعون بأنه لا يمكن النجاح في تسوية النزاعات القبلية إلا بالتنسيق الوثيق مع السلطات المحلية وباعتماد نهج شامل للقضاء على الأسباب الجذرية للعنف وبناء قدرات جنوب السودان، بما في ذلك عن طريق تعزيز القوات المسلحة المشتركة التي يجري تشكيلها حاليا. ودعوا حفظة السلام إلى الاسترشاد بهذه المبادئ في أنشطتهم.

رابعاً، إن حماية المدنيين مهمة تكتسي أهمية لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وقد عمل حفظة السلام من عشرات البلدان، بما فيها الصين، بلا كلل، بل وضحو بأرواحهم من أجل تحقيق تلك الغاية. وفي الوقت نفسه، يجب على مجلس الأمن، عند الإذن بولايات حفظ السلام، أن يضع في اعتباره أن البلد المعني يتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين. ولا يقصد من مهمة بعثة حفظ السلام أن تحل محل حكومة البلد المعني، بل أن تساعد على تعزيز بناء قدراتها وتدعمها في الوفاء بمسؤوليتها عن حماية المدنيين. إن موافقة البلدان المعنية والحياد وعدم استخدام القوة إلا دفاعاً عن النفس أو للوفاء بولايات مجلس الأمن مبادئ أساسية لحفظ السلام لا يمكن أن تنتهك.

والمثير للدهشة أن مسودة النص الأولى دعت صراحة إلى شن البعثة عملية هجومية ونصت على أن تتخذ البعثة جميع التدابير اللازمة لمواجهة أي جهة فاعلة تستعد بشكل موثوق لشن هجمات أو تشارك في هجمات ضد المدنيين، بما في ذلك حكومة جنوب السودان ووكلائها. كما نصت على أن تنفذ بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ولايتها من دون موافقة مسبقة من حكومة جنوب السودان. وتتجاوز هذه العبارات المبادئ الأساسية لعمليات حفظ السلام ويبدو أنها ترسخ بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان كمركز قوة أعلى من حكومة جنوب السودان، مما يحول قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام إلى قوة متعددة الجنسيات.

وفي أعقاب طلبات حازمة تقدم بها العديد من الأطراف، بما فيها البلدان المساهمة بقوات، نقح في نهاية المطاف المحتوى المعني المثير للجدل، ولكن لا يزال هناك مبالغة في التشديد على استخدام القوة كوسيلة مفضلة لحماية المدنيين. وفي مقارنة دقيقة، فإن ولاية هذا القرار بشأن حماية المدنيين تتجاوز بكثير النصوص المستخدمة في قرارات تحديد الولاية لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومن المرجح

أولاً، إن جنوب السودان أحدث دولة عضو في الأمم المتحدة. وتعاني من سنوات من الحرب وأسس إنمائية تتسم بالوهن. ويجب على المجتمع الدولي أن ينظر بموضوعية في المرحلة الإنمائية التي يمر بها جنوب السودان والصعوبات والتحديات التي يواجهها في تحسين الحوكمة فيه وأن يساند جنوب السودان بالصبر والتشجيع.

بيد أن القرار استخدم صيغة حادة وغير متوازن من حيث المضمون، ويلقي باللوم على النزاع القبلي في جنوب السودان في العنف على الصعيد الوطني وفساد الجهات الضالعة في الحرب الأهلية في العاصمة. ومن الواضح أن هذه الاتهامات غير موضوعية. وعلى الرغم من طلبات الصين المتكررة لإجراء تنقيحات، فإن اللهجة العامة للقرار لا تزال للأسف سلبية.

ثانياً، إن مسائل مثل الانتخابات والشؤون المالية وإدارة الموارد هي شؤون داخلية لأي بلد. وينبغي لمجلس الأمن أن يعرب عن آرائه بشأن هذه المسائل على أساس مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية. والأمر بيد حكومة وشعب جنوب السودان لتقرير كيفية إجراء الانتخابات في البلد وتخصيص الموارد المالية وبيع الموارد النفطية. والقرار، بتقديمه المطالب وفرض الشروط فيما يتعلق بتلك المسائل من دون موافقة جنوب السودان، يتجاوز بوضوح الحدود العادية والمنطقية.

ثالثاً، جنوب السودان أحد البلدان الأكثر تضرراً من الصدمات المناخية. ويجب على المجتمع الدولي التركيز على مساعدة جنوب السودان على تعزيز بناء القدرات وتعزيز القدرة على تحمل تغير المناخ. وخلال المشاورات، طلبت الصين مراراً إدراج نص يدعو المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، إلى تكثيف الإجراءات والدعم، بما في ذلك التمويل وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا، لتحسين قدرة جنوب السودان على التكيف مع تداعيات تغير المناخ والحد من من قابلية التضرر من آثار تغير المناخ. وقد أيد الأعضاء الأفارقة ذلك النص بمجرد اقتراحه. من الصعب علينا أن نفهم السبب في رفض هذا الاقتراح لتشجيع الجهود المفيدة والملموسة لمساعدة جنوب السودان على مواجهة التحديات الناجمة عن تغير المناخ.

الرئيسي. ويساورنا قلق بالغ لأن أحد أصغر شعوب العالم سناً يفتقر إلى إمكانية الحصول على الغذاء الكافي. ومن خلال زيادة الدعم الإنساني، يمكن للمجتمع الدولي أن يخفف من معاناة الفئات الأكثر ضعفاً. علاوة على ذلك، يمكن للدعم المالي والتقني أن يعزز قدرة جنوب السودان على التكيف مع الصدمات البيئية، والحد من تعرض البلاد لأسوأ آثار تغير المناخ، وتمهيد الطريق للقدرة على الصمود على المدى الطويل.

تدرك البرازيل أهمية التعاون الإقليمي في جنوب السودان. وبناء على ذلك، ندعو إلى مواصلة الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية للمساعدة في عملية السلام وضمن السلام والاستقرار الدائمين في البلد. ونعرب عن تقديرنا لتعاون جنوب السودان المتزايد مع لجنة بناء السلام. إن المبادرات المحلية التي تعالج الأسباب الجذرية للنزاع وتعزز المصالحة ستستفيد من التركيز الإضافي على بناء السلام والحفاظ على السلام. وبوسع جنوب السودان الاعتماد على دعم البرازيل لزيادة انخراطها مع لجنة بناء السلام. ونقرّ بأهمية عمليات حفظ السلام ودورها في صون السلام والأمن الدوليين.

ونحن على ثقة بأن الولاية المعتمدة ستمكّن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان من مواصلة عملها الحيوي في جنوب السودان، وحماية المدنيين، ودعم عملية السلام، وضمن إيصال المساعدات الإنسانية ورصد انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ونشيد بعمليات النشر الاستباقية التي تقوم بها البعثة وعملياتها المتنقلة. فهذا النهج المرن أمر بالغ الأهمية لحماية المتضررين من العنف القبلي في العديد من النقاط الساخنة للنزاع في جميع أنحاء جنوب السودان. وقد كانت البعثة حيوية الأهمية في توفير الاستقرار وبناء الثقة بين المجتمعات المحلية. ونحن نقدر شجاعة موظفي البعثة وتفانيهم وهم الذين يعملون بلا كلل في ظروف معقدة وخطيرة في كثير من الأحيان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب السودان.

أن تسبب هذه الولاية صعوبات جديدة في اضطلاع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بعملها وتعرض أكثر من ١٩ ٠٠٠ من حفظة السلام للخطر. ولدى الصين، بوصفها بلداً رئيسياً مساهماً بقوات في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، تحفظات قوية بشأن تلك المسألة. ليس امتيازاً أن تعمل بصفة القائم على الصياغة بل هو مسؤولية. وينبغي أن يظل القائمون على الصياغة دائماً موضوعيين ومحايدين، وأن يراعوا على نحو كامل آراء البلدان المعنية، وأن يعالجوا الشواغل والمطالب المشروعة لجميع الأطراف. وينبغي ألا ينبذوا الآراء الأخرى أو يتجاهلوها عمداً، أو أن يصروا على تقديم المصالح الوطنية على آراء البلدان المعنية والآراء الجماعية للمجلس، أو حتى أن يوقفوا مشاورات لفرض التصويت على مشروع قرار عندما تظل الخلافات من دون حل - وهو ما حدث مراراً وتكراراً في الأسابيع الأخيرة ولا يفيد بأي حال من الأحوال من حيث الحفاظ على وحدة المجلس وكفالة فعاليته. ونحث البلدان المعنية على إظهار الحياد والشمولية المتوقعين من القائمين على الصياغة وبذل جهود حقيقية للتوصل إلى توافق في الآراء.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى الآخرين في الإعراب عن تضامن البرازيل معكم، سيدي الرئيس، ومع موزامبيق، ومع ملاوي وشعب ملاوي، الذين يواجهون الآثار المدمرة لإعصار فريدي.

وبالنيابة عن الوفد البرازيلي، أود أن أؤكد مجدداً دعمنا الثابت لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. إن الوضع في جنوب السودان يثير قلقاً بالغاً. ويواجه جنوب السودان أزمة إنسانية كارثية، حيث يحتاج ملايين الأشخاص إلى الغذاء والماء ومساعدات الرعاية الصحية. وبالإضافة إلى ذلك، تسبب العنف القبلي المستمر في معاناة كبيرة. وعند تناول تأثير تغير المناخ في جنوب السودان، يجب على مجلس الأمن أن يعترف بأن عمليات حفظ السلام غير مناسبة للتعامل مع هذه القضية. لذلك ندعو المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المتقدمة، إلى زيادة دعمها لجنوب السودان. إن انعدام الأمن الغذائي هو شغلنا

الناجمة عن النزوح وعدم الاستقرار الاقتصادي وتغير المناخ والكوارث الطبيعية. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى بذل جهود مستدامة من قبل جميع أصدقاء جنوب السودان لتلبية الاحتياجات الإنسانية ومعالجة الأسباب الجذرية للمجاعة. وسيطلب ذلك نهجاً منسقاً وشاملاً يتصدى للتحديات الأساسية التي تواجه البلد، بما في ذلك العمل على إحلال سلام واستقرار مستدامين، والاستثمار في التنمية الاقتصادية، وتحسين إمكانية الحصول على الغذاء والاحتياجات الأساسية الأخرى، وبناء القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ والكوارث الطبيعية الأخرى.

في ذلك الصدد، وباسم شعب جنوب السودان، نود أن نعرب عن خالص تقديرنا لصندوق النقد الدولي على الدعم الذي يقدمه لأمتنا في تثبيت أسعار الأغذية وتحفيز الاقتصاد. كما تظل مساعدته المالية وخبرته التقنية أساسية في خفض معدلات التضخم وزيادة توفير الإمدادات الغذائية في السوق. ونسلم بأن الطريق إلى الاستقرار الاقتصادي ما زال طويلاً وشاقاً، بيد أن دعمه الثابت قد جعلنا أقرب من تحقيق هدفنا. ونتطلع إلى استمرار تعاونه معنا.

وكما يعلم المجلس لقد طلبت حكومة بلدي إلى الأمم المتحدة تقديم المساعدة التقنية والانتخابية اللازمة. ونحن ممتنون لقبول الأمم المتحدة تقديم المساعدة اللازمة للتخصيص للانتخابات. بيد أن القرار ٢٦٧٧ (٢٠٢٣) الذي اتخذ للتو، جعل هذه المساعدة مشروطة، الأمر الذي لا يتسق مع الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة نصاً وروحاً.

وما برح المجلس يذكّر جنوب السودان مراراً وتكراراً بضرورة مشاركة النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة في شؤون الدولة. أود أن أؤكد من جديد التزام جنوب السودان من خلال الحصة المنصوص عليها دستورياً وباللغة ٣٥ في المائة المخصصة للنساء والفتيات في جميع المناصب العامة. وعلى الرغم من عدم الوفاء بعد بتلك الحصة بعد، لكنها تظل هدفنا. لذلك تقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية عن السعي إلى مساعدة جنوب السودان بشكل بناء على تحقيق ذلك الهدف.

السيد مالوال (جنوب السودان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تعاطفنا معكم، سيدي، ومع البلد الشقيق ملاوي فيما يتعلق بضحايا الإعصار. وصلواتنا معكم.

وبالنيابة عن حكومة بلدي، أود أن أعرب عن امتناننا لإتاحة الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن بشأن تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وأود أن أعرب عن خالص تقديرنا لأعضاء المجلس الذين التمسوا آراءنا بشأن الولاية بغية العمل معنا للتوصل إلى نص متوازن. كما نشكر البلدان المساهمة بقوات على التزامها الدؤوب بضمان السلام الدائم في جنوب السودان. وخلال التفاوض على ولاية البعثة، من المهم أن يراعي المجلس مبدأ الموافقة، وهو جانب أساسي من مشاركة الأمم المتحدة في النزاعات وعمليات حفظ السلام. ومن شأن التقيد بهذا المبدأ أن يعزز مصداقية الولاية وشرعيتها ويساعد البعثة على تنفيذ الولاية بفعالية. إن احترام البعثة لمبدأ الموافقة أمر بالغ الأهمية لنجاح البعثة في جنوب السودان. وسيضمن ذلك أن يُنظر إلى عملها على أنه تعاوني وليس مفروضاً، وأن تتمكن من تنفيذ ولايتها بفعالية لبناء سلام دائم في جنوب السودان.

ونقدّر جهود البعثة في تعزيز الاستقرار وحماية المدنيين وتقديم المساعدة الإنسانية لشعب جنوب السودان. ونحثّ البعثة على مواصلة العمل بالتعاون الوثيق مع حكومة جنوب السودان والمشاركة مع المجتمعات لكسب ثقتهم. ونسلم بأن حماية المدنيين تكتسي أهمية قصوى. ولكن هناك أيضاً حاجة لدعم حكومة جنوب السودان في رحلتها نحو التنفيذ الكامل للاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان للاتفاق وخريطة طريق. والحكومة ملتزمة بإيجاد سلام مستدام ودائم في جنوب السودان. وتحقيقاً لهذه الغاية، وعلى الرغم من السلوك المزعزع للاستقرار الذي يتبعه غير الموقعين، انضمت الحكومة من جديد إلى محادثات روما لمواصلة الدخول في حوار مع الجماعات الرافضة على أمل التوصل إلى حل ودي لمظالمها.

ونشيد بالبعثة وشركائها على جهودهم في مجال المساعدة الإنسانية، التي ساعدت على تخفيف معاناة المتضررين من المجاعة

على الرغم من التحديات العديدة التي يواجهها جنوب السودان، ما زال بلدي يحافظ على سيادته وحقه السيادي بصفته دولة وعضوا في هذه المنظمة. وينبغي للمجلس أن يضع ذلك في اعتباره عند النظر في المسائل المتعلقة ببلدي.

وإذا ما راعى القائم بالصياغة المقترحات المقدمة من وفد بلدي ومن بعض أعضاء المجلس الآخرين لكان القرار الذي اتخذ للتو أكثر توازنا وتجسيدا للحقائق والوقائع الميدانية في جنوب السودان. لذلك، نشجع القائم بالصياغة على التحلي بروح تعاونية في القرارات المقبلة.

في الختام، نؤكد التزامنا بتنفيذ خريطة الطريق وناشد المجتمع الدولي لدعم جهودنا الرامية إلى بناء السلام وتحقيق التنمية، وخاصة من خلال توفير الموارد التقنية اللازمة لاستدامة مؤسساتنا ونحن نمضي صوب الانتخابات. كما نؤكد التزامنا بالعمل بشكل بناء مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والشركاء الدوليين الآخرين لأجل تحقيق السلام الدائم والتنمية في جنوب السودان. ويمكننا معا بناء مستقبل أكثر سلاما ورخاء لجميع شعوبنا.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥